

خلقت قصص الصراع السياسي إشكالا نفسيا كبيرا في
البحرين مسؤولا عن خلق العديد من الإشكالات السياسية
وما لم يتم التخلص من الإشكال النفسي هذا، فإن
الأوضاع في البحرين سوف تبقى مدعاة للقلق.

كلمة أخيرة

قبل أن نشرع في طرح كلمتنا الأخيرة، نأمل أن نكون قد نفذنا ما التزمنا به في كلمتنا الأولى.. كنا نسعى إلى عرض متجرد لجانب من تاريخ البحرين وهو قصة الصراع السياسي في الفترة من عام ١٩٠٤ إلى عام ١٩٥٦.

والحكم للقارئ...

إن تجارب الشعوب والحكام لا تموت، بل تبقى حية يتوارثها جيل بعد جيل، وبرغم إدراكنا المسبق لهذه الحقيقة فقد أدهشنا مقدار تحكم تلك التجارب في واقع البحرين. لقد فسرت لنا عودتنا إلى الماضي العديد من قضايا الحاضر، فالماضي هو الذي يتحكم في صياغة الفكر السياسي في المجتمع البحريني لكافة أطراف المعادلة بل وأكثر من هذا، فنحن نعتقد أن الفهم السائد «للماضي» يعيق الحركة نحو «المستقبل»، وأصبح هو مرجعية التفسير والحكم على الأشياء برغم ما يشوبه من تشويه.

لقد خلقت قصص الصراع السياسي إشكالا نفسيا كبيرا في البحرين مسؤولا عن خلق العديد من الإشكالات السياسية، وما لم يتم التخلص من الإشكال النفسي هذا، فإن الأوضاع في البحرين سوف تبقى مدعاة للقلق. ففي البحرين فجوة كبيرة على صعيد العلاقات السياسية كما أن هناك أزمة ثقة بين مؤسسة الحكم وقطاع من الطائفة الشيعية، ونعتقد أن الالتصاق الشديد «بالماضي» والفهم المشوه له مسؤولين عن هذه الأزمة.

يردد قطاع من الشيعة أن الشيعة هم «السكان الأصليون» للبحرين وأن آل خليفة «غزاة» استولوا على الجزيرة بالقوة، في حين يطلق «التاريخ الرسمي» على آل خليفة لقب «الفاحين». ولو كان الجدل حول «صفة» آل خليفة جدلا نظريا، لما تكلفنا عناء المشاركة فيه.. لكن مع كثير الأسف فإن الأمر يتعدى الجدل المجرد بين المؤرخين ليصل

إلى خطاب تردده «المعارضة الشيعية»، وحديث متداول بين عامتهم حين يشتد الخصام السياسي، وبالطبع فإن هذا التداول المتوارث لدى قطاع من الشيعة يعكس جانبا من جوانب أزمة الثقة، ومن شأن تداوله أن يعزز الفجوة القائمة. لذلك نرى أن هذا الحديث يجب أن ينتهي ولا سبيل لإنهائه إلا بفتح الحوار مع من يتداولونه.

لم تكن البحرين خاضعة لحكم شيعي حين حكمها آل خليفة، ولم يحكم البحرين من «سكانها الأصليين» سوى «الهولة» وهم سنة ولفترة قصيرة. وبالتالي فإن الفكرة التي نفترض أنها تقف وراء تداول الحديث الذي يربط بين كون الشيعة «سكانا أصليين» وأن آل خليفة «غزاة» - وهي فكرة «الأحقية في الحكم» - في غير محلها على الإطلاق، فسواء كان آل خليفة «غزاة أم فاتحين» فهم لم «يستولوا» على حكم شيعي قائم، ولا وجود «لحق تاريخي» سابق على حكم آل خليفة، ولم يكن «فتح أو غزو» آل خليفة للبحرين سوى صنف من صنوف امتداد السلطة وفقا لمعايير ومقاييس كانت سائدة ومعترفا بها وقت «الفتح أو الغزو». ومنذ ذلك التاريخ اكتسب حكم آل خليفة للبحرين الشرعية المطلوبة بمبايعة الأهالي السنة والشيعة وبالاعتراف الدولي على مر الزمن. وعليه فإن توظيف هذا الجدل في أي صراع، ما هو إلا محاولة للبحث عن «سند تاريخي» يذكي جذوة الصراع.

إن الجدل حول «الصفة» هو جدل سياسي لا تاريخي، ولا طائل من ورائه، وليس سوى تعبير عن التردد في «القبول السياسي» للنظام ويعكس أزمة الثقة.

إن «صفة آل خليفة» ليست القضية الوحيدة في ملف العلاقة بين مؤسسة الحكم والطائفة الشيعية، فهناك قضية «ظلم الشيعة» وقضية «حزب الإنجليز».

يتردد - وعلى نطاق واسع - أن الشيعة في البحرين «مضطهدون» من قبل آل خليفة، وتورد الروايات والقصص صنوفا متنوعة من «الاضطهاد» ونعتقد أنه لا يزال في يقين قطاع من الشيعة أن هذا الأمر مستمر حتى يومنا، لذلك سرعان ما يتم الربط بين أي واقعة مستجدة وبين «تاريخ الاضطهاد»، وتغذي «عقدة الاضطهاد» هذه على الدوام أزمة الثقة.

إننا نعتقد أن فتح الحوار حول «العقدة» أيضا أمر مهم، وهو ما نفعله هنا، لكن قبل ذلك لا بد أن نستدرك بالقول إننا لم نبحث - في إطار هذا الكتاب - هذه «العقدة» لكن ما نقوله هنا هو «أفكار عامة».

إن الاختلاف المذهبي يوفر بحد ذاته بيئة مثالية للتباعد النفسي لا سيما حين يكون الاختلاف بين مذهب الحاكم ومذهب المحكوم ويحمل التراث الإسلامي كما هائلا من قصص الصراع الطائفي وإفرازاته بعضها قد يكون صحيحا، وبعضها الآخر قد يكون غير ذلك.

ونظن أن ما حدث في البحرين في «العهد القديم» هو «ظلم طبقي» وليس طائفيًا، وقد كان هذا «الظلم» شاملا للطائفتين السنية والشيعية أو بعبارة أخرى شمل «الظلم» الغواص والفلاح، بغض النظر عن مذهبه، فقد كانت «علاقات العمل» تخضع لأنظمة غير محايدة، ولا تنصف الطرف الأضعف في العلاقة سواء كان غواصا أو فلاحا، ولم تكن الطائفة السنية في وضع أفضل من الطائفة الشيعية، فكما كان هناك طواویش سنة، كان هناك طواویش شيعة، وكما كان هناك ملاك سنة، كان هناك ملاك شيعة، وكما كان هناك فقراء ومعدمون شيعة كان هناك فقراء ومعدمون سنة. صحيح أنه قد يكون هناك تصرفات غير مبررة من قبل النافذين سواء كانوا شيوخا من الأسرة الحاكمة أم من غيرها.. لكن الشيعة لم يكونوا وحدهم «الضحية».

إننا نتحدث هنا عن الموقف بصفة عامة، ولا يغيب عن بالنا

الصورة في حالة الخصام السياسي التي جسدتها حوادث متفرقة تداخلت فيها عوامل الموقف السياسي والحالة الطائفية، ونعني بها مرحلة الصراع بين الإنجليز والشيخ عيسى بن علي وأعوانه، بمن فيهم قبيلة الدواسر، فالاعتداءات التي وقعت من الدواسر على الشيعة لا يمكن اعتبارها دليلاً على «تعرض الشيعة للاضطهاد» فقد كان الاعتداء أقرب إلى الصراع السياسي وفق المنطق السائد حينذاك والذي تداخلت فيه القيم القبلية مع السياسة البريطانية. إننا لا نبرر الظلم ولا نبرر الاعتداء ولا نقلل من معاناة أي طرف، لكننا نقول إنه ليس صحيحاً بالضرورة أن الشيعة في البحرين كانوا مضطهدين لمجرد أنهم شيعة. وعلينا أن نضع في الحسبان أن «فكر الاضطهاد» هو فكر ملازم لحالة الاختلاف الطائفي.

لقد كان للإنجليز دور كبير في إذكاء «العقدة» من أجل الاستخدام السياسي، ولا بد أن الشيعة يدركون ذلك جيداً.

وهذا يقود إلى الحديث عن قضية «الحزب المؤيد لبريطانيا».

رأينا كيف نجح الإنجليز - حين أرادوا تحقيق سيطرتهم على القرار في مؤسسة الحكم - باستغلال الطائفة الشيعية كورقة ضغط تبرر عزل الحاكم، ونعتقد أن اندفاع القيادات الشيعية، ومن تبعهم نحو الإنجليز واعتبارهم بمثابة «المنقذ» كان خطأ كبيراً لا تزال بعض نتائجه قائمة حتى هذا اليوم، ولسنا هنا بصدد الإسهاب في التقييم، إذ قد نتفق أو نختلف حول مبررات لجوء الشيعة إلى الإنجليز. لكننا نريد القول إن لجوء هؤلاء إلى بريطانيا في مراحل من الصراع السياسي عزز أزمة الثقة، فمؤسسة الحكم - وفق رأينا الشخصي - لم تكن على وفاق مع الإنجليز سوى في عهد الشيخ حمد بن عيسى، وهي الفترة التي تخلى فيها الإنجليز عن الشيعة كورقة ضغط نظراً لعدم الحاجة إلى ممارسة أي

ضغط على الحاكم، وفي غير تلك الفترة كانت القيادات الشيعية ومن تبعها «أعوانا» للإنجليز في صراعهم مع مؤسسة الحكم إبان عهد عيسى بن علي، فيما حاولوا - الشيعية - استنهاض همة بريطانيا «لحمائتهم» في أعقاب فتنة محرم عام ١٩٥٣، ويمكن القول إن مؤسسة الحكم تتوجس دائما من التقارب الشيعي البريطاني، بل ومن تقارب أي طرف مع بريطانيا كما حدث مع الهيئة التنفيذية العليا، نظرا لارتباط هذا التقارب باحتمالات عزل الحاكم أو إضعاف سلطته. وبرغم تكرار «التخلي البريطاني» فإن الموروث عند قطاع من الشيعة لا يزال يعتبر بريطانيا «حليفا ومنقذا»، وهو الأمر الذي يعزز أزمة الثقة أيضا، مما يجعل مؤسسة الحكم تحمل إرثا تاريخيا مضادا ليكون مرجعية لقياس وتفسير الأحداث.

إن العلاقة بين مؤسسة الحكم وقطاع من الشيعة ليست هي العامل الوحيد المسؤول عن صياغة الفكر السياسي السائد في المجتمع البحريني، فهناك مجموعة أخرى من العوامل ذات صلة بمؤسسة الحكم.

أولها هاجس الخطر الخارجي الذي أثر في فكر مؤسسة الحكم، وقد رأينا كيف كانت البحرين محل طمع قوى محلية وإقليمية منذ أن بدأ حكم آل خليفة، ورأينا أيضا كيف بذل حكام البحرين طوال فترة حكمهم جهودا مفضية لرد الأطماع، وبرغم محدودية القدرات إلا أن حكام البحرين نجحوا في الدفاع عن حكمهم، واستقلالية البحرين أمام قوى تتفوق عليهم. ومما لا شك فيه أن لتواصل الأطماع أثرا كبيرا يخلق حالة من التحفز والحذر يترتب عليها، وفق «ثقافة الحكم» العربي عموما، تراجع بنود الأجندة المحلية، فضلا عن محاولة توظيف مستمرة للقرار الداخلي في خدمة تعزيز الأمن الخارجي. ومن

الطبيعي هنا والحال كذلك أن يحدث نوع من «الانفصال» بين أولويات مؤسسة الحكم وأولويات الأفراد، إذ غالبا ما يكون هاجس الخطر الخارجي أقل تأثيرا لدى الأفراد، ومن نتائج هذا الانفصال خلاف حول الأولوية، فكثيرا ما يكون «الخطر الخارجي» سببا لرد محاولات الإصلاح السياسي. إننا نعتقد أن مؤسسة الحكم في البحرين، وبحكم ما توارثته، تعاني من سيطرة هاجس الخطر الخارجي وإسقاطاته المحلية، وبخاصة مع وجود مجموعة من العناصر التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الإحساس بالخطر.. ففي صراع الإنجليز مع الشيخ عيسى بن علي، والذي كان صراعا حول السلطة والقرار، لم ينجح الإنجليز في عزل الشيخ إلا بعد استخدام «ورقة محلية» هي ورقة الشيعة، ويشير الواقع إلى أن محاولات السيطرة الخارجية تأتي أحيانا من خلال استغلال ثغرات داخلية.

إننا لا نبحث عن تبرير للواقع بقدر ما نقدم تحليلا له، فهناك - في رأينا الخاص - تخوف دائم لدى مؤسسة الحكم من استغلال قوى خارجية «للورقة المحلية» كمنفذ للدخول في ثنايا الثوب البحريني. العامل الآخر الذي أثر في تشكيل فكر مؤسسة الحكم هو الوجود البريطاني.

وبالنسبة لمؤسسة الحكم فإن هذا الوجود يعني انتقاص السلطات وقد سبب هذا الأمر حرجا شديدا أفصح عنه الشيخ عيسى بن علي في رسالته إلى ملك بريطانيا التي نقلها الشيخ عبدالله بن عيسى عام ١٩١٩، ومرجع الحرج هو التفرقة في المعاملة عن شيوخ الإمارات الأخرى. إن هذا الحرج هو «أهون الأضرار» فالسيطرة البريطانية كانت في واقع الأمر إلغاء شبه كامل لحرية الحاكم في اتخاذ القرار الداخلي فلم يكن بمقدور حاكم البحرين منذ عيسى بن علي وحتى الاستقلال

اتخاذ القرار الذي يريده، وبمعنى آخر؛ كانت سلطة شيوخ البحرين منتقصة بفعل السيطرة البريطانية.

إن من الخطأ القول إن مؤسسة الحكم في البحرين كانت على وئام مع بريطانيا فآل خليفة يدركون تمام الإدراك ما فعله الإنجليز ويدركون أن بريطانيا لعبت بالأوراق البحرينية فغذت الصراع الطائفي ولعبت عليه، وكان هاجس كل حاكم هو حقيقة «النوايا البريطانية». لقد كانت بريطانيا تريد حاكما طيعا، وشعبا بلا طموح سياسي، ويخطئ من يعتقد أن العلاقة بين مؤسسة الحكم وبريطانيا كانت على ما يرام، ويخطئ من يعتقد أيضا أن حكام البحرين كانوا «يتواطؤون» مع الإنجليز. لقد كان صراعهم مع الإنجليز مستمرا سواء في العلن أو خلف الكواليس كما رأينا.

ولو دققنا النظر في الدور البريطاني بشكل عام سنجد أن الإنجليز وبلجريف تحديدا، كان لهم الدور الأكبر في تطوير الخدمات بلا شك، وكان لهم الدور الأهم في حماية البحرين من الأخطار الخارجية، لكنهم على الصعيد السياسي الداخلي وقفوا ضد إدخال تطوير حقيقي، فهم كانوا منذ عهد عيسى بن علي ضد إنشاء مجلس تشريعي، واستمروا على هذا الرفض حتى في فترة الهيئة التنفيذية العليا، وكانت الانتخابات الوحيدة «المسموح بها» من جانبهم هي انتخابات البلدية والمجالس المتخصصة الأخرى، وحتى هذه المجالس كانوا يرفضون أن تكون منتخبة بالكامل، وكانوا يسعون دوما لبقاء سيطرتهم عليها.

ولو راجعنا تفاصيل مشروع الإصلاح البريطاني الذي بدأ فور عزل الشيخ عيسى بن علي سنجد أنه كان يخلو من أي إصلاح سياسي فهم يدركون أن أفضل وضع بالنسبة إليهم هو اتباع نهج فصل الحاكم

عن رعاياه، وبقائهم - الإنجليز - في المنطقة الوسط يمارسون الوصاية على الطرفين، ويخرجون بمكاسب على الدوام.

فحين أرادوا عزل عيسى بن علي استخدموا الشيعة، وحين طأوعهم الشيخ حمد تخلوا عن الشيعة. كما أنهم دعموه في وجه حركة ١٩٣٨، وحين أرادوا «تطويع» الشيخ سلمان رعوا الهيئة التنفيذية وساندوها، وحين اقترب الشيخ سلمان من الهيئة وظهرت نبرة العداء الشعبي ضدهم أنهاوا قصة الهيئة من دون تردد. إننا لا نبالغ إن قلنا إن الإنجليز تلاعبوا فعلا بالقرار البحريني الداخلي كيفما شاؤوا ونجحوا في التآليب ضد مؤسسة الحكم أغلب الأحيان، كما نجحوا في فصل الحكام عن مواطنيهم. ونعتقد أنهم - الإنجليز - لو لم يتدخلوا في تفاصيل العلاقة بين مؤسسة الحكم والشعب لكان هناك تطور سياسي تلقائي تدريجي.

ومن دون أدنى شك كان لهذا الوضع أثر سلبي كبير على مؤسسة الحكم التي كانت في عهد عيسى بن علي، وسلمان بن حمد تصارع الإنجليز أكثر مما كانت تواجه المواطنين.

وثالث تلك العوامل التي أثرت أيضا في صياغة فكر مؤسسة الحكم كما نعتقد وجود تنافس داخل المؤسسة ذاتها، فقد كان هناك تنافس علني بين الشيخ حمد بن عيسى والشيخ عبدالله بن عيسى، كما كانت «ضباية» ولاية العهد بسبب عدم تعيين الشيخ حمد وليا لعهد دافعا لتحركات وتوقعات اقتربت من التنافس الصامت، كما تردد اسم الشيخ دعيح إبان الخمسينات كبديل محتمل للشيخ سلمان. وإذا كان أمر انتقال الحكم قد أصبح محسوما بترتيب متفق عليه فإن ما تبقى هو «هواجس» التنافس واختلاف الرؤيا، والتي قد تترك القرار إلى حد ما.

ويأتي الآن دور الحديث عن السنة.. ما هو وضعهم في المعادلة السياسية في البحرين؟

بداية يجب التأكيد على حقيقة مفادها إن اتفاق المذهب مع مؤسسة الحكم أزال الكثير من العوائق المسبقة، وليس في العلاقة بين الطرفين خلل رئيسي، ولا توجد «عقد» تاريخية. لكن مشكلة السنة أنهم غالباً ما يتم إخراجهم من الحساب السياسي.

فالثقل السياسي السني تمثل في عهد عيسى بن علي في القبائل وبخاصة الدواسر، وقد دخل هذا الثقل ضمن الحسابات السياسية البريطانية في تعاملها مع مؤسسة الحكم، لكنهم بعد الضربة التي وجهت إلى الدواسر سقطوا من الحساب كطائفة، أما النخبة التجارية فقد وجهت اهتمامها للحركة الثقافية والإدارية بعد إخفاقها في العمل السياسي.

لهذا بقيت دائرة الصراع السياسي محصورة بين ثلاثة أطراف هي مؤسسة الحكم والإنجليز والشيعة حتى عام ١٩٣٨ حين عاد السنة للظهور مع بدء تشكل الطبقة الوسطى، وحتى هذه كانت حركة نخوية قادها الشيخ سلمان، أما في الخمسينات فقد كان لهم وجود قوي وظاهر، حيث قادوا الهيئة التنفيذية العليا، ونجحوا في إلحاق السنة والشيعة تحت قيادتهم حين كان خطابهم شعبياً عاماً لكنهم كانوا في البداية منحازين إلى الإنجليز في مواجهة الحاكم ثم وجهوا حركتهم نحو الاثنين؛ الإنجليز والحاكم معاً، ولم يتمكنوا برغم ما أتيح لهم - من تحقيق نتائج إيجابية طويلة المدى، ولم يحسنوا التعامل مع كون حركتهم شعبية لا نخوية.

وبخلاف قادة الشيعة لم يكن لدى قادة السنة في أي مرحلة من مراحل التحرك السياسي أي أجندة خاصة بهم، ولم تكن لهم مطالب فئوية وكان خطابهم السياسي شاملاً. غير أن السنة فقدوا هويتهم السياسية المحلية بعد سقوط الهيئة، وتشتتوا في زوايا التنظيمات السياسية العربية.

وعلى مستوى العلاقة السياسية بين الطائفتين السنية والشيعية فقد كان هناك تباعد سياسي، وكان من الصعب تحقيق حالة الاتحاد السياسي نظرا لوجود أزمة ثقة أيضا أفرزها وجود الأجندة السياسية الخاصة للشيعية، فلم تلتق الطائفتان في عمل سياسي جاد سوى في فترة الهيئة التنفيذية العليا، فقد كانت بين الفئات الناشطة سياسيا من الطائفتين خصومة في عهد عيسى بن علي، وعام ١٩٣٤ تحركت القيادات الشيعية على انفراد من أجل مكاسب فئوية، وعام ١٩٣٨ كانت بداية التحرك مشتركة ولكن سرعان ما ظهر لقادة الشيعة أجندة خاصة فانفصلوا عن الحركة مكتفين بما حققوه من مكاسب من خلال تفاوضهم مع بلجريف. وخلال عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٤ تواجهت الطائفتان في أحداث الفتنة، ثم تحققت وحدتهم السياسية في فترة الهيئة التنفيذية العليا.

وفي الختام نقول إن حاضر البحرين مثقل بماضيها.. وهو ماضٍ مختلف حول مجمله وتفصيله. ولا نزعم أن هذا الكتاب هو «تصفية للماضي» لكنه مجرد محاولة نستهدف من خلالها التعرف عن قرب إلى جوانب منه فتكون صورة شاملة أكثر وضوحا.

إن التخلّص من الإرث السياسي المشوه لدى الأطراف جميعا هو باعتقادنا أولى خطوات الإصلاح السياسي، كما أن الارتقاء بالعمل السياسي فكرا وأدوات أمر حيوي يلزمه التخلّص من «فكر الخصومة» لدى الجميع، والذي يغذي الصراع، ولا بد من تبني العمل الشعبي الإيجابي البناء دون تقديم المصالح الفئوية على المصالح العامة، بما يعزز الثقة بين أطراف المعادلة السياسية جميعا، ولا بد أيضا من فهم واستيعاب العلاقات الداخلية عند صياغة أي مشروع إصلاح أو تطوير سياسي.

وحين يتخلّص المجتمع - أي مجتمع - من الشك المتبادل فلا تقف التفاصيل في وجه المستقبل.